ACHR

بيـــان صحفي حول الأحداث المروعة في مدينة السويداء

www.achrights.org

21 تموز/يوليو 2025

يعرب مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) عن بالغ قلقه إزاء التصعيد العسكري المتواصل في محافظة السويداء، ويدين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال هذه الأحداث، بما في ذلك احتجاز المدنيين كرهائن، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، والاستخدام المفرط للقوة، والهجمات العشوائية على الأحياء السكنية، وتدمير الممتلكات المدنية.

ويُدين المركز، دون أي تبرير، جميع الأطراف المنخرطة في هذا العنف، ويستنكر موقف الحكومة المنحاز سياسيًا وعجزها عن حماية المدنيين، بمن فيهم أبناء الأقليات مثل الطائفة الدرزية والعشائر البدوية. ويؤكد المركز أن المدنيين لا يجوز استهدافهم بأي حال من الأحوال، وأن استغلال النزعات الطائفية لتبرير التدخلات الخارجية أمر مرفوض ويشكّل خطرًا بالغًا على السلم الأهلي.

كما يعرب المركز عن قلقه العميق إزاء فشل جهود الوساطة التي قادتها الحكومة الانتقالية، والتي انتهت بانهيار اتفاقات وقف إطلاق النار من دون توفر معلومات واضحة وموثوقة حول الأطراف المسؤولة عن خرقها. ويطالب المركز الحكومة السورية الانتقالية بتحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين وضمان الأمن والاستقرار، ويدعوها إلى فتح تحقيق مستقل بالتعاون مع جهات دولية لضمان محاسبة جميع المتورطين في هذه الانتهاكات.

وفي السياق ذاته، يجدد المركز إدانته للتدخلات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في سوريا، بما في ذلك الغارات الجوية المتكررة، وكان آخرها استهداف مناطق في دمشق. ويحذّر المركز من أن هذه الاعتداءات تُشكّل تهديدًا خطيرًا على حياة المدنيين، وانتهاكًا لسيادة سوريا، وتسهم مباشرة في زعزعة استقرار البلاد وإذكاء النزاعات الطائفية، ومنها المواجهات الأخيرة في السويداء، ويدعو المركز المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لوضع حد لهذه التدخلات، وضمان احترام القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974.

ورغم أن مهمة المركز تتركز على رصد أوضاع اللاجئين السوريين في بلدان اللجوء والدفاع عن حقهم في العودة الآمنة والكريمة، إلا أن تصاعد العنف داخل سوريا يُعدّ مؤشرًا خطيرًا على تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، مما يعيق فرص العودة الآمنة والطوعية، ويُهدد أي مسار حقيقي نحو الاستقرار وإعادة الإعمار — وهي الشروط الأساسية التي لا غنى عنها لعودة السوريين بشكل طوعي وكريم.

وتُبرز سلسلة المجازر والانتهاكات التي شهدتها مدن الساحل وأحياء دمشق، وما ترتكبه مختلف الأطراف المتنازعة من انتهاكات جسيمة، الحاجة الماسّة إلى إطلاق حوار وطني حقيقي يضم جميع مكونات المجتمع السوري، بمن فيهم اللاجئون السوريون، لمعالجة قضايا العدالة والمساءلة ومنع تكرار الانتهاكات مستقبلًا.

ولا يغفل مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) عن الانتهاكات المستمرة بحق اللاجئين السوريين في دول الجوار، خاصة في لبنان، حيث تستمر حملات المداهمة والاعتقال التعسفي والترحيل القسري — لا سيما في مناطق الشمال والبقاع — من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية والمجموعات المسلّحة المحلية، في انتهاك صارخ للحقوق الأساسية وللالتزامات الدولية المترتبة على الدولة اللبنانية. ويرى المركز أن هذه الانتهاكات بحق اللاجئين امتداد للمأساة السورية، وتجسيد لفشل المجتمعين الإقليمي والدولي في ضمان الحماية للسوريين، سواء داخل سوريا أو في بلدان اللجوء.

كما يحذّر المركز من أن التوترات الطائفية داخل سوريا، والخطابات التحريضية التي تُستخدم لتبرير الانتهاكات، تُنذر بتأجيج الصراعات في مناطق أخرى، كما ظهر في بعض المناطق ذات الغالبية الدرزية في لبنان، حيث سُجّلت اعتداءات انتقامية على لاجئين سوريين.

وعليه، يجدد مركز وصول لحقوق الإنسان دعوته إلى:

- حماية المدنيين في جميع أنحاء سوريا دون استثناء، ورفض كافّة أشكال التهجير القسري للسكان.
- فتح تحقيق دولي مستقل وشفاف في الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين في سوريا، ومحاسبة جميع المسؤولين عنها، مهما كانت انتماءاتهم.
- وقف جميع أشكال الترحيل القسري والانتهاكات بحق اللاجئين السوريين في بلدان اللجوء، خاصة في لبنان.
- اعتماد حل سياسي سلمي شامل، يستند إلى حوار وطني جامع يضع العدالة والمساءلة واحترام حقوق الإنسان في صلبه، بعيدًا عن منطق الصراع المسلح وتبادل النفوذ.

ويؤكد مركز وصول لحقوق الإنسان أن العنف المتواصل داخل سوريا والانتهاكات المتزايدة ضد اللاجئين في الخارج وجهان لأزمة واحدة لا يمكن معالجتها إلا بتحرك دولي جاد ومسؤول يضع حياة الإنسان وكرامته في صلب أي تسوية مستقبلية.

-انتهى -